SIHA Network

Strategic Initiative
for Women in the
Horn of Africa



تصوير: محمد زكريا

إحياء ذكرى الفاشر

نداء من أجل العدالة والحماية والمساءلة

تقرير فعالية | ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٦

نظّمتها المبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الأفريقي (شبكة صيحة)، بالشراكة مع منظمة العفو الدولية ومدافعات ومدافعين عن حقوق الإنسان من المجتمع المدني الدارفوري.

إحياء ذكرى الفاشر ومواجهة الفظائع المستمرة

نظّمت شبكة صيحة ومنظمة العفو الدولية في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٦ فعالية مشتركة لإحياء ذكرى ضحايا الفظائع التي شهدتها مدينة الفاشر، وتكريم الناجيات والناجين منها، وتجديد الدعوات إلى حماية المدنيين وتحقيق العدالة والمساءلة. وجمعت الفعالية مدافعات ومدافعين سودانيين عن حقوق الإنسان، وناجيات، ومهنيين في المجال الطبي، وباحثين وخبراء في العدالة الدولية، بمشاركة حضوريّة من مختلف أنحاء السودان، ومن مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، ومن مواقع أخرى حول العالم. وقد أكدت المناقشات على أنّ ما حدث في الفاشر ليس مأساة معزولة، وأنّ الحرب في دارفور والسودان لم تضع أوزارها بعد. فالفظائع المرتكبة تندرج في سياق تاريخ طويل من العنف العرقي، والنزوح، والتدمير، والإفلات من العقاب. وسلّط المتحدثون والمتحدثات الضوء على استمرار استهداف المجتمعات الأفريقية غير العربية، بما في ذلك الهجمات على المدنيين ومعسكرات النزوح، وتدمير البنية التحتية الأساسية، والاستخدام واسع النطاق للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في ظلّ نقصٍ حادٍ في الخدمات وأوجه الدعم المقدّمة للناجيات والناجين.

"«لن نكتم آلامنا، وسنُبقي ذاكرتنا الجماعية حيّة، إدانةً لكل من شارك في الانتهاكات المرتكبة بحق الشعب السوداني، ولكل من قدّم الدعم لمن ارتكبوها». — هالة الكارب، شبكة صيحة

وفي مستهل الفعالية استحضرت هالة الكارب، المديرة الإقليمية لشبكة صيحة، مكانة الفاشر بوصفها مركزاً تاريخياً للتعليم والتجارة والحياة الثقافية، مؤكدة أنّ تدميرها لا يقتصر فقط على كونه خسارة فادحة في الأرواح، بل يمثّل أيضاً اعتداءً على هوية دارفور وتاريخها ومستقبلها واعتداءً على السودان بأسره.

وتجاوزت الفعالية إحياء ذكرى الضحايا إلى بحث ما ينبغي أن تعنيه العدالة للناجيات والناجين، بما يشمل وضع حد للعنف، وإعادة الخدمات الأساسية، وحماية حقوق ملكية الأراضي والممتلكات، وضمان الوصول إلى التعليم، والعودة الآمنة والطوعية، ومساءلة مرتكبي الفظائع وكل من أسهم في تمكينهم أو تهيئة الظروف لارتكابها.

القضايا والرسائل الرئيسية

استمرار الحرب واستمرار تعرّض المدنيين للخطر

في معرض تقديم نتائج تحقيق منظمة العفو الدولية المعنون (مدينة تحت الحصار، وأطفال تحت نيران الحرب)، استعرضت الباحثة بالمنظمة، لورا ميلز، بالتفصيل الجرائم المنسوبة إلى قوات الدعم السريع، التي شملت التجويع المُتعمَّد، والقتل، والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والتعذيب، والاختطاف، والهجمات التي تستهدف مجموعات عرقية بعينها. واستند التحقيق إلى أكثر من ٢٠٠ مقابلة، ووثّق أنماطاً منهجية من العنف ضد المجتمعات المحيطة بالفاشر، والحصار المفروض على المدينة، والفظائع التي ارتُكبت أثناء سقوطها.

ولم يتوقف العنف عند ذلك الحد؛ إذ لا تزال الناجيات والناجون يواجهون انعدام الأمن والاحتجاز والمراقبة والحرمان، فيما تظل مخيمات النزوح عرضة لمزيد من الهجمات. وربط المدافع عن حقوق الإنسان، حسين حران، الهجمات على المخيمات، ومنها مخيم زمزم، بأنماط ممتدة من التهجير القسري والمساعي الرامية إلى اقتلاع المجتمعات الأصلية من أراضيها.

ودعا المتحدثون والمتحدثات إلى وقف فوري لإطلاق النار، واتخاذ تدابير فعّالة لحماية المدنيين، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى وقف عمليات نقل الأسلحة، وضمان استمرار الاهتمام الدولي بالفظائع المتواصلة.

«الحرب في دارفور لم تنتهِ، ولا عذر للاستمرار في تجاهل الفظائع. لا بدّ من اتخاذ إجراءات فعلية لحماية المدنيين في معسكرات النزوح». — حسين حران، ناشط من دارفور

إعادة الخدمات الأساسية وتقديم الدعم للناجيات والناجين من العنف الجنسي

فاقم تدمير البنية التحتية الصحية من حدة الأزمة الإنسانية؛ إذ وصف الدكتور مدثر إبراهيم، المدير الطبي السابق للمستشفى السعودي بالفاشر، كيف أدّت الهجمات المتكررة إلى انهيار المنظومة الصحية التي كانت واسعة النطاق في السابق، حيث لم يتبقَّ منها سوى مستشفى واحد يعمل. وبالرغم من الهجمات ونقص الأدوية وانقطاع إمدادات المياه والكهرباء والغذاء، واصل العاملون في المجال الطبي تقديم الرعاية الصحية.

«كنا نعرف كيف نتدخل لإنقاذ حياة المرضى، لكننا، للأسف، لم نملك أبسط الوسائل اللازمة لتقديم الرعاية». — الدكتور مدثر إبراهيم، المدير الطبي السابق للمستشفى السعودي

وفي مداخلة من مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، وصفت المدافعة عن حقوق المرأة، إلهام محمد، الظروف القاسية التي تواجهها النساء والفتيات النازحات، بما في ذلك الصدمات النفسية الناجمة عن العنف الجنسي، وعدم كفاية المأوى والخصوصية، وانعدام الأمن الغذائي، ومحدودية الحصول على الرعاية الصحية، والاستغلال الاقتصادي.

وأكدت مداخلتها الحاجة الملحّة إلى توفير الرعاية الطبية الميسّرة، ومنها خدمات الصحة الإنجابية، والدعم النفسي والاجتماعي، والإيواء الآمن، والمساعدات الغذائية، وفرص كسب العيش. وشدّدت على ضرورة ضمان استدامة الخدمات المقدّمة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وأن تتمحور هذه الخدمات حول احتياجاتهن، وأن تكون متاحة دون فرض عوائق إدارية غير ضرورية.

«تحتاج اللاجئات إلى الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والأمن الغذائي، وإلى فرص تتيح لهن الاستقلال الاقتصادي». — إلهام محمد، مدافعة عن حقوق المرأة

التعليم حقٌّ أساسي وركيزة ضرورية لتعافي دارفور

سلّطت رفيعة إدريس، وهي طالبة طب وناجية من أعمال العنف في مدينة الجنينة، الضوء على العواقب المدمرة للانقطاع المطوّل عن التعليم. إذ خسر الطلاب سنوات من دراستهم نتيجة استهداف المؤسسات التعليمية أو إغلاقها، في حين حالت ظروف النزوح والضائقة المالية وانعدام الأمن والاحتجاز دون تمكّن كثيرين منهم من استئناف تعليمهم.

يُعدّ التعليم ضرورة لا غنى عنها لإعادة إعمار دارفور؛ فمن دون ضمان استمرارية الحصول على فرص التعليم، تواجه المنطقة خطر فقدان جيل كامل من الكوادر الطبية والمعلمات والمعلمين وغيرهم ممكن يمتلكن/ون المهارات اللازمة لعملية التعافي وإعادة البناء. كما دعا المشاركون والمشاركات إلى إيجاد حلول عملية تُمكّن الطالبات والطلاب النازحين واللاجئين، من مواصلة الدراسة في بيئة آمنة وبتكلفة ميسورة.

«التعليم ليس أمرًا ثانويًا؛ إنه حقّ أساسي للناجيات والناجين في دارفور، وضرورة لتحقيق السلام في السودان». — رفيعة إدريس، طالبة طب

حقوق الأراضي وردّ الممتلكات والعودة الطوعية ركائز أساسية لتحقيق سلام دائم

شدّد المتحدثون والمتحدثات على أنّ التهجير القسري في دارفور لا يمكن فصله عن تجريد المجتمعات من ممتلكاتها، والاستيلاء على أراضيها، وتدمير سُبُل كسب عيشها. ورأت الناشطة النسوية سماح جاموس أنّ العودة لا ينبغي التعامل معها باعتبارها مجرد عملية إنسانية أو إجراء لوجستي.

«لا تكتمل العودة الكريمة دون جبر الضرر. فالناس لم يفقدوا بيوتهم فقط، بل فقدوا أفرادًا من أسرهم، ومصادر رزقهم، وذكرياتهم، وإحساسهم بالأمان والكرامة الإنسانية». — سماح جاموس، ناشطة نسوية

تمثّل حماية المدنيين الذين لا يزالون في دارفور أولوية عاجلة، في حين تتطلب العودة الفعلية ضمان الأمن، واستعادة حقوق ملكية الأراضي والممتلكات، وردّ الحقوق أو التعويض عن الخسائر، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وتوفير ضمانات تحول دون تجدد أعمال العنف. كما ينبغي أن تتمتع المجتمعات النازحة بحرية تقرير ما إذا كانت ستعود، ومتى تفعل ذلك. وكذلك ينبغي أن تتضمن أي عملية سياسية آليات فعّالة لتحقيق العدالة والمساءلة، بما في ذلك كشف الحقيقة، وتوضيح مصير المفقودات والمفقودين والمختفيات والمختفين قسراً وأماكن وجودهن/م، والاعتراف بالأضرار والمعاناة التي لحقت بالمجتمعات المتضررة.

التوثيق وحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والمساءلة

أكدّت المناقشات على أهميّة الحفاظ على الأدلة وشهادات الناجيات والناجين تمهيداً للاستعانة بها في إجراءات العدالة مستقبلاً. وأوضح المدافع عن حقوق الإنسان، مصباح عيسى، أنّ الهجمات التي تستهدف الناشطين والمحامين والصحفيين والشهود تقوّض جهود حماية المدنيين، كما تقوّض إمكانية تحقيق المساءلة.

«نحن لا نفقد مدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان فقط، بل نفقد معهم معلومات وشهادات وأدلة». — مصباح عيسى، مدافع عن حقوق الإنسان

كما دعا إلى زيادة الاستثمار في توثيق الانتهاكات بوسائل آمنة، وتعزيز الأمن الرقمي، وتوفير الحماية الطارئة، وضمان التمويل المرن للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في الخطوط الأمامية. وشدّد عبد الباسط الحاج، المستشار القانوني لمؤسسة وايامو (Wayamo Foundation)، على أهميّة جمع الأدلة وفقاً للمعايير القانونية الدولية، بما يدعم جهود المساءلة، ويشمل ذلك محاسبة المسؤولين عن إصدار الأوامر بارتكاب الجرائم أو تيسير ارتكابها.

كما أعرب عن قلقه إزاء إعلان تشاد انسحابها من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيّما ما قد يترتب على ذلك من تداعيات على اللاجئات واللاجئين السودانيين في شرق تشاد. إذ يثير هذا القرار مخاوف بشأن التعاون المستقبلي مع آليات العدالة الدولية، وحماية الناجيات والناجين وشهود العيان، والحفاظ على الأدلة. وقد تؤدي هذه المخاطر إلى تعريض اللاجئات واللاجئين والشهود لمزيد من العنف، وتقويض إمكانية وصولهم إلى العدالة.

«لا تكمن المشكلة في غياب الآليات التي تتيح محاسبة المسؤولين؛ فهناك أطر قانونية قائمة... وإنما تكمن في غياب الإرادة السياسية لتفعيلها». — د. معتصم علي، محامٍ في مجال حقوق الإنسان

وشدّد د. معتصم علي كذلك على ضرورة عدم اقتصار المساءلة على الجناة المباشرين، بل ينبغي أن تشمل الشبكات السياسية والمالية والعسكرية التي تُمكّن من ارتكاب الفظائع.

ودعا إلى اتخاذ إجراءات قانونية دولية أكثر حزماً، تشمل إجراءات من خلال المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الآليات المتاحة، لضمان مساءلة مرتكبي أعمال العنف والجهات التي تُمكّنهم من ارتكابها.

كلفة التقاعس الدولي

تمثّلت إحدى أقوى الرسائل التي شدّد عليها المشاركون والمشاركات في الإخفاق في التحرك رغم التحذيرات المتكررة. إذ أوضح ناثانيال ريموند، من مختبر الأبحاث الإنسانية بجامعة ييل، كيف وفّرت عمليات الرصد بالأقمار الصناعية والمعلومات الاستخباراتية والإحاطات المتعاقبة إنذارات مسبقة بشأن التهديد الذي كان يواجه مدينة الفاشر.

«لم يمت هؤلاء الأشخاص في الفاشر لقلة المعلومات أو لغياب الآليات الفعالة... لقد كانت هذه أكثر عمليات القتل الجماعي التي جرى التنبؤ بها بدقّة في تاريخ البشرية... ماتوا لأن حياتهم لم تُمنح الأهمية التي تفرضها التزاماتنا بإنقاذهم بموجب القانون الدولي واتفاقية منع الإبادة الجماعية». — ناثانيال ريموند، مختبر الأبحاث الإنسانية بجامعة ييل

ورأى ريموند أنّ الإخفاق في منع الفظائع لم يكن مجرد إخفاق في توفير المعلومات، بل كان نتيجة قرارات سياسية أعطت الأولوية للعلاقات الاستراتيجية والاقتصادية على حساب حماية المدنيين. وقد أثارت مداخلته تساؤلاً أوسع نطاقاً بشأن المسؤولية، مفاده أنّ المساءلة يجب ألا تقتصر على مرتكبي الفظائع، بل ينبغي أن تشمل أيضاً الجهات التي مكّنتهم أو دعمتهم أو امتنعت عن درء تلك الفظائع عن علم.

الخاتمة: من إحياء الذكرى إلى العمل

أكد اللقاء على أنّ استذكار فاجعة الفاشر يجب أن يقترن باتخاذ إجراءات ملموسة؛ فحماية المدنيين، ووضع حد للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، واستعادة الخدمات الأساسية والتعليم، وصون حقوق الأراضي، وتهيئة الظروف للعودة الطوعية، والسعي إلى تحقيق العدالة، كلها أولويات مترابطة. ولا يمكن معالجة أيٍّ منها على نحو مستدام دون التصدي للبُنى التي أسهمت على مدى عقود في ترسيخ العنف والإفلات من العقاب في دارفور.

لم تكن الفظائع المروعة في الفاشر قدراً محتوماً أو مفاجئاً؛ فقد سبقتها تحذيرات موثوقة وواضحة، ورغم ذلك غابت الإجراءات الفعلية لمنعها. من هنا، فإن استذكار مأساة الفاشر لا يتوقف عند تكريم الضحايا والتضامن مع الناجيات والناجين، بل يمتد ليطالب بمساءلة الجناة، وكل من مكّنهم. وفي ظل استمرار هذه الانتهاكات في دارفور وعموم السودان، يجب أن يتحول هذا الاستذكار إلى تحرك دولي جاد لحماية المدنيين، وصون الحقوق، وتحقيق العدالة.

SIHA Network

Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa

https://sihanet.org
@sihanet
@SIHA-Network
@sihanetwork
SIHA Network
SIHA Network
Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa (SIHA)
SIHA Network
SIHA Network

SUPPORT US: https://sihanet.org/support-us/